الصباح الاقتصادية
12
العدد 3277 - السنة الحادية عشرة
الخميس 18 جمادى الأولى 1440 - الموافق 24 يناير 2019
Thursday 24 January 2019 - No.3277 - 11 th Year

ترقية البورصة على مؤشر «فوتسي راسل» ضمن أبرز نجاحات الفترة الماضية

الروضان: الحكومة تدعم جهود «أسواق المال» وتأثيرها الإيجابي على الاقتصاد المحلي

خالد الروضان على رأس قائمة كبار الحضور

عثمان العيسى

■ العيسى: يتوجب تحصين أسواق المال وتطويرها باستمرار لمواجهة المتغيرات ومواكبة أحدث المستجدات في الأسواق العالمية

أكد وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات الكويتي خالد الروضان أن الحكومة تدعم الجهود التي تقوم بها هيئة أسواق المال الكويتية لتطوير أعمالها على نحو ينعكس إيجابا على الاقتصاد المحلي.

وأضاف الروضان في تصريح للصحفيين على هامش المؤتمر السنوي الرابع لهيئة أسواق المال الكويتية «شاهدنا نجاحات تتحقق في الفترة الماضية أبرزها ترقية بورصة الكويت على مؤشر (فوتسي راسل) ما يعد تتويجا للجهود المبذولة في هذا الإطار».

وأشاد بفعاليات المؤتمر الذي يناقش أحدث المستجدات وأهم القضايا ذات الصلة بأسواق المال وأنشطة الأوراق المالية وسط حضور نخبة من الخبراء والمتخصصين الدوليين والإقليميين.

من جانبه أكد نائب رئيس مجلس المفوضين في هيئة أسواق المال الكويتية عثمان العيسى ضرورة تحصين أسواق المال وتطويرها باستمرار لمواجهة المتغيرات ومواكبة أحدث المستجدات في الأسواق العالمية.

وقال العيسى في كلمته أمام المؤتمر السنوي الرابع ل (أسواق المال) المقام تحت عنوان (تطوير سوق المال من خلال المبادرات الإقليمية) إن الهيئة تدرك ضرورة ملاحقة التطورات بالتعاون مع شركائها في منظومة أسواق المال.

وأوضح أن التوجهات الاستراتيجية للهيئة تندرج في إطار تطوير منظومة أسواق المال والتي من شانها تحقيق تنمية مستدامة مطلوبة بعضها يمثل مبادرات جديدة وبعضها الأخر يأتي استكمالا لمشاريع بدأت الهيئة تنفيذها بالتعاون مع شركائها وتستهدف تحديثا لأطر التشريعية والتنظيمية لأسواق المال.

وأكد سعي الهيئة إلى تطوير بنيتها التحتية المتصلة بانشطة التداول والتقاص والتسوية مشيرا إلى مشروع تطوير السوق ومشروع الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة ال(اكس.بي.آر. إل) الهادف الى تطوير انظمة الإفصاح من خلال تبني مشروع فائق الحداثة في مجال الإفصاح يجري الإعداد لوضعه موضع التطبيق في الوقت الراهن.

وأضاف أن التوجهات الاستراتيجية للهيئة تتضمن مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل إضافة إلى المبادرات المتعلقة بتحفيز الإدراج النوعي وآليات التمويل طويل الأجل وتطوير سوق فاعل للصكوك والسندات.

وأوضح أن توجهات الهيئة تتضمن أيضا تسهيل عمليات الاندماج والاستحواذ وتطوير منظومة تداول أسهم الشركات غير المدرجة وتنويع الأدوات الاستثمارية عبر تنظيم أسواق للمشتقات المالية وتطوير الصناعة المالية الإسلامية.

وأشار إلى أن الهيئة تستهدف الارتقاء بمستويات الرقابة على التداولات وتفعيل أدوات حماية حقوق الأقلية وتعزيز مبادئ الحوكمة والارتقاء بمستوى إدارة المخاطر لدى الأشخاص المرخص لهم وتطوير منهجيات تقييم متانة الوضع المالي لديهم.

ولفت إلى سعي الهيئة أيضا إلى تطوير معايير كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم إضافة إلى مبادرات أخرى بعضها يتخطى حدود أروقة أنشطة الأوراق المالية ليتناول شرائح مجتمعية مختلفة كالمشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية في الميادين التعليمية المختلفة بدءا بالمراحل المتوسطة وانتهاء بالجامعية. وقال إن التوجه الأبرز لدى الهيئة يكمن في تطوير السوق عبر مشروع «خصخصة البورصة والذي يعد أول وأهم مشاريع الخصخصة المحلية والذي وصل إلى مراحله النهائية مع قيام الهيئة في شهر مايو الماضي بالإعلان عن المزايدة على الحصة المخصصة لاكتتاب الشركات المسجلة في البورصة بالتحالف مع مشغل عالمي أو مشغل عالمي منفرد».

وأضاف «تم تمديد جدول المزايدة الزمني حتى نهاية الشهر الحالي بناء على طلب المستثمرين المحليين المؤهلين».

واستعرضت جلسات المؤتمر السبل والآليات والوسائل التي يمكن من خلالها دعم تمويل قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة علاوة على استعراض تجربة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الكويتي في هذا الشان.

وشهدت الجلسات عروضا للمشاركين حول تجربة بلادهم في مجال تحسين دعم المؤسسات الصغيرة والكبيرة وأهم الإجراءات المتخذة في هذا الإطار ومدى مواكبة تطور التكنولوجيا المالية سواء من خلال إصدار تشريعات جديدة أو استحداث مراكز ابتكار أو بيئات تجريبية.

ويناقش المؤتمر أحدث المستجدات وأهم القضايا ذات الصلة بأسواق المال وأنشطة الأوراق المالية ومهام الجهات الرقابية عليها من خلال استعراض تجارب إقليمية وعالمية رائدة في عدة مجالات تعرضها نخبة من الخبراء والمتخصصين الدوليين والإقليميين.

و حظي المؤتمر بمشاركة نخبة من الخبراء المحليين والإقليميين والعالميين، كان أبرزهم محليا:الدكتور «نواف العبدالجادر»الأستاذ المساعد في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت»و "إبراهيم الكندري» مدير عام الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والسيدة «نوره العبدالكريم»مدير إدارة تطوير المنتجات في شركة بورصةالكويت. أما المشاركة الإقليمية فقد تمثلت بمشاركة السيد»بندر السجان» وكيل الشؤون الاستراتيجية والدولية في هيئة السوق المالية السعودية و «محمد الرميح «مدير عام الإدارة العامة للأسواق في السوق المالية السعودية «تداول» و «فيليب رينشارد» مدير الشؤون الدولية في سوق أبو ظبي العالمي.

أما دوليا،فقد كانت هناك مشاركة مميزة لـ«بول اندروز» الأمين العام للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «الأيسكو»، إضافة إلى مشاركة «جو ماكيل» اختصاصي الشؤون الرقابية في شركة بلومبيرغ، و "كيتكاليجيراء الرئيس التنفيذي لهيئة أسواق المال فيدولة أوغندا، و «دانيال تيته» مدير عام مفوضية الأوراق المالية في جمهورية غانا، و «بول موتارا» الرئيس التنفيذي لهيئة أسواق المال في جمهورية كينيا، كما شهد المؤتمر حضور كبار مسؤولي هيئة أسواق المال ممثلين بـ«عثمان إبراهيم العيسى» نائب رئيس مجلس المفوضين لهيئة أسواق المال، و المفوضين ورؤساء قطاعات الهيئة وبعض مدراء إداراتها.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر السنوي الرابع للهيئة قد حظي باهمية خاصة لاعتبارات عدة، فمن ناحية أولى يأتي انعقاده في أعقاب حدث استثنائي تمثل في استضافة دولة الكويت وللمرة الأولى في تاريخها لاجتماعات إحدى لجان المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «الأيسكو» إضافة لتزامن انعقاده مع مرحلة فاصلة في مسار انشطة الأوراق المالية المحلية شهدت فيها تحقيق إنجازات استثنائية كما شهدت بدء العمل في توجهات استراتيجية بالغة الأهمية من ناحية أخرى.

وهيئة أسواق المال تأمل مع اختتام فعاليات مؤتمرها السنوي أن يكون النجاح حليفها في إلقاء الضوء على القضايا المستهدفة بمحاوره المتعددة، ولا يفوتها بهذه المناسبة الإشادة بجهود المشاركين من متحدثين وجمهور، كما لا يفوتها في الوقت ذاته الإشادة بجهود كافة الأطراف والجهات المحلية والإقليمية والدولية التي أسهمت في نجاح هذا الحدث السنوي وكذلك نجاح الاجتماع السنوي للجنة الإقليمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط (AMERC)والذي سبقه بيوم واحد. في إطار ذي صلة، وتحديدا على صعيد الاجتماع السنوي الـ(42) للجنة الإقليمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط (AMERC) التابعة لمنظمة «الأيسكو» والذي انعقد يوم الثلاثاء الموافق الثاني والعشرين من شهر يناير الحالي، فقد كان الاجتماع الأول من نوعه لإحدى لجان المنظمة الدولية ينعقد في دولة الكويت كما أسلفنا، وقد تضمنت فعالياته إلى جانب الموضوعات المطروحة للنقاش على جدول أعماله، كلمة للسيد عثمان إبراهيم العيسى المدير التنفيذي لهيئة أسواق المال بالإنابة ، رحب بها بضيوف دولة الكويت مؤكدا حرص الكويت على تفعيل دورها في مختلف لجان المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بعد الحصول على عضويتها كلجنة (AMERC) و لجنة النمو والأسواق الناشئة (GEMC) ولجنة تنظيم الأسواق الثانوية (C2) ولجنة تنظيم الوسطاء (C3)، كما قدم عرضا موجزا لتاريخ دولة الكويت والنشاط الاقتصادي فيها بما في ذلك أنشطة الأوراق المالية مشيرا في ختام كلمته إلى أن حصول هيئة أسواق المال الكويتية على عضوية «الأيسكو» في مايو من عام 2017 أتى نتاجا لاستيفائها كافة مبادئ المنظمة الدولية ومواكبة أفضل المعايير الدولية المطبقة مشددا على أهمية التعاون المستمر بين أعضاء «الأيسكو» لتحقيق التطوير المستمر والوصول إلى الأهداف المنشودة.

إقبال كبير على إصدار «بنك دبي الإسلامي» للشريحة الأولى لرأس المال

«بيتك كابيتال»: إدارة ترتيب إصداري صكوك بـ 1.6 مليار دولار

■ الحداد: نتوقع نمو سوق الصكوك في 2019 وإقبال المصدرين والمستثمرين

■ تغطية صكوك «أبوظبي الاول» بكامل قيمتها في يوم واحد لأول مرة بالاسواق

عبدالله الحداد

قال رئيس الخدمات الاستثمارية المصرفية في شركة «بيتك كابيتال» الذراع الاستثماري لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» عبدالله الحداد ان الشركة نجحت في ترتيب عمليتي اصدار صكوك بقيمة 1.6 مليار دولار امريكي لصالح بنك ابوظبي الاول وبنك دبي الاسلامي مع مجموعة من البنوك الإقليمية والعالمية، وقد تم تغطية الاصدارين في وقت قياسي واستقطاب مستثمرين من المنطقة والعالم، بما يؤكد ريادة مجموعة «بيتك» والثقة في دورها المتميز في ترسيخ منتج الصكوك كمصدرمهم للتمويل، ومواكبة الاقبال على هذا المنتج الشرعي الذي يوفر التمويل المساند لعمليات النمو والتوسع للشركات والحكومات والمشاريع التنموية الكبرى .

واوضح الحداد في تصريح صحفي ان قيمة اصدار صكوك بنك ابوظبي الاول تبلغ 850 مليون دولار أمريكي، وتعد الاولى من نوعها لمؤسسة مالية التي يتم الاعلان عنها وتنفيذها وتغطيتها بالكامل في يوم واحد، وهو انجاز كبير وخطوة غير مسبوقة في مجال صكوك الشركات ، ان يتم تغطية وتنفيذ الاصدار بكامل مراحله وقيمته في يوم عمل واحد، وفاقت الطلبات المقدمة للمشاركة فيه 2.8 مليار دولار، ونجحت «بيتك كابيتال» من خلال قيامها كمنظم رئيسي للإصدار، في استقطاب مايزيد عن 110 جهة للاستثمار في الإصدار، احتلت جهات من الشرق الاوسط نسبة 72 % من المشاركين، فيما توزعت النسبة الباقية بين بنوك وشركات استثمارية ومدراء صناديق ومدراء ثروات من اسيا واوربا، ما يؤكد حرص «بيتك-كابيتال»على تغطية متوازنة ومتنوعة وشاملة للاصدار، بما يحقق بناء علاقات ثقة وتعاون مع المستثمرين وتوزيع المخاطر، وضمان اقصى انتشار واكبر اقبال على منتج الصكوك ، كما يعكس تنوع المستثمرين الثقة في بنك ابوظبي الاول وإمكانيات «بيتك كابيتال» بإدارة الإصدارات، بالإضافة الى الاهتمام العالمي بمنتج الصكوك.

وقال الحداد ان مدة الاصدار 5 سنوات ومعدل العائد 3.875%، من المتوقع أن يحظى الإصدار على تصنيف AA- من وكالة فتش و Aa3 من وكالة موديز للتصنيف الائتماني وسيتم ادراجها في سوق لندن للاوراق المالية .

واشار الحداد الى ان «بيتك كابيتال» نجحت في ترتيب عملية اصدار آخر لصكوك بقيمة 750 مليون دولار امريكي لصالح بنك دبي الاسلامي من خلال قيامها كمدير اكتتاب رئيسي في اصدار صكوك الشريحة الأولى لراس مال بنك دبي الإسلامي، مشيرا الى انه تم ترتيب صفقة الصكوك بالتعاون مع 168 مستثمرا من مختلف الاسواق العالمية والاقليمية، ويبلغ معدل العائد للإصدار 6.25 % . وهي صكوك مستمرة ليس لها تاريخ استحقاق ، وللبنك المصدر الخيار في سدادها ، وتلقت «بيتك كابيتال» طلبات إقليمية ودولية من مستثمرين للمشاركة في الاصدار قيمتها 3.7 مليار دولار، بما يعادل 5 اضعاف حجم التغطية المطلوب ، والصكوك يهيكلة المضاربة سيتم ادراجها في سوق إيرلندا للاوراق المالية وناسداك دبي ، والإصدار غير مصنف ائتمانيا لكن المضارب وهو بنك دبي الإسلامي لدية تصنيف A من وكالة فتش و A3 من وكالة موديز للتصنيف الائتماني. وقال الحداد انه من المتوقع استمرار وتيرة الاصدار بشكل جيد خلال العام الجاري، في ضوء اقبال متزايد وثقة متواصلة من الشركات والحكومات في منتج الصكوك كاداة تمويل متميزة، كما يتوقع ان يزداد الزخم في سوق الصكوك بدخول دول جديدة الى مجال الاصدار، واعتماد كثير من الشركات الكبرى على الاستمرار في تغطية احتياجاتها التمويلية من خلال الصكوك.

واكد الحداد على ان مجموعة «بيتك» ستواصل دورها الرائد في قطاع التمويل الإسلامي بابتكار الخدمات والمنتجات الإسلامية الجديدة التي تمثل البديل للمنتجات المصرفية التقليدية، مشيرا الى ان التجارب الواسعة لمجموعة «بيتك» في اصدار الصكوك يجعلها محل ثقة وتقدير الشركات الكبرى والحكومات حول العالم، خاصة وان النماذج والتطبيقات التي تستخدمها مجموعة «بيتك» في ترتيب انواع الصكوك المختلفة سواء اجارة او وكالة وغيرها، تتمتع بمرونة وكفاءة وتنافسية عالية.

البورصة تعود للهبوط..و«العام» ينخفض 21.3 نقطة

هبوط جماعي للمؤشرات

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على انخفاض المؤشر العام 21,3 نقطة ليبلغ مستوى 5236 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0,41 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 154,7 مليون سهم تمت من خلال 5039 صفقة نقدية بقيمة 30,2 مليون دينار كويتي (نحو 99,7 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 25,13 نقطة ليصل إلى مستوى 4790 نقطة وبنسبة انخفاض 0,52 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 74 مليون سهم تمت عبر 2504 صفقات نقدية بقيمة خمسة ملايين دينار (نحو 16,5 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 19,28 نقطة ليصل إلى مستوى 5481 نقطة وبنسبة انخفاض 0,35 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 80,6 مليون سهم تمت عبر 2535 صفقة بقيمة 25,1 مليون دينار (نحو 82,8 مليون دولار).

وكانت شركات (أفلي متحد) و(برقان) و(الدولي) و(وطني) و(المباني) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (أهلي متحد) (خليج ب) و(بيتك) و(الدولي) و(جي إف إتش) الأكثر تداولا لناحية الكمية أما الأكثر انخفاضا فكانت (المتكاملة) و(بيتك) و(ميزان) و(بنك بوبيان) و(بوبيان ب). وتابع المتعاملون إفصاح معلومات جوهرية من شركة عقارات الكويت بشان قيام شركتين تابعتين لها بشراء أراض في الإمارات فضلا عن إفصاح تعامل شخص مطلع على صكوك بنك بوبيان. وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات. ويتضمن السوق الرئيسي -الثاني- الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات -الثالث - فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.